

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٩٥ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥)
أنور السادات

قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥

ببعض الأحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مجلس إدارة مؤسسة مصر للطيران هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة التي تسير عليها ، في إطار الخطة العامة للدولة .

ويكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تنفيذ هذه السياسة في مجال النقل الجوي ، لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله المؤسسة والأهداف المحددة لها ، وذلك دون التقيد بالتنظيم والقواعد الإدارية والمالية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام .

مادة ٢ - يتولى مجلس إدارة المؤسسة وضع النظم واللوائح التي تتفق مع طبيعة نشاط النقل الجوي وبما يسمح لها بالمنافسة مع الشركات العالمية .
والجلس في سبيل ذلك - على الأخص - ما يأتي :

(١) إصدار اللوائح المتعلقة بتنظيم أعمال المؤسسة وإدارتها ونظام حساباتها وشئونها الإدارية والمالية وما تبرمه من عقود .

(ب) وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالمؤسسة في الداخل والخارج وبأفراد أطقم القيادة والضيافة الجوية وتحديد مرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والخوافز والبدلات الخاصة بهم وفتات بدل السفر لهم في الداخل والخارج .

(ج) الموافقة على مشروع الموازنة السنوية .

مادة ٣ - وضع اللوائح المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (٢) دون التقيد بالقواعد والنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطاع العام وذلك مع عدم الاخلال بسلطة المحكمة التأديبية وبمراعاة القواعد الآتية :

(١) ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن القدر المقرر طبقاً للقوانين السارية لأجور العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

ويسرى على العاملين قانون التأمينات والمعاشات ما لم تضع لهم اللوائح نظاماً أفضل في هذا الشأن .

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام قانون تسوية الأوضاع الناشئة

عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تمت المهلة المنصوص عليها في البند (ج) من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، ويمدد الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١١ من هذا القانون إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥

كما تمت المواعيد المنصوص عليها في المواد ٧ ، ٨ ، ١١ ، فقرة أولى و ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢١ من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة المشار إليه إلى ٣١ مارس سنة ١٩٧٦

مادة ٢ - يستبدل بنص البند (ب) من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه النص الآتي :

(ب) "الأشخاص الذين أسقطت عنهم الجنسية المصرية أو فقدوها ما لم يستردوها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦"

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، عدا المادة الثانية فيعمل بها من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٩٥ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١

بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالبند (١) من المادة (٦) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي النص الآتي :

" المادة ٦ بند (١) نسبة من صافي أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة للهيئات العامة قبل التوزيع تحدد بقرار من رئيس الجمهورية وتحتسب هذه النسبة قبل خصم الضرائب النوعية المستحقة " .